ISSN: 2737-8152

مجلة القانون و المجتمع

دورية علمية محكمة و مفهرسة، تعنى با لدراسات الاجتماعية و القانونية و الاقتصادية، تصدر عن معهد الدراسات الاجتماعية و الإعلامية.

العدد 12، السنة الرابعة، الفصل الأول 2024

سفيان يزامي

إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي: دارسة حالة الجماعة الترابية وزان، المغرب

REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIAL

معرف الغرض الرقمي: 10.5281/zenodo.10762153 العدد الثاني عشر السنة الرابعة / يناير مارس 2024

إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي : دارسة حالة الجماعة الترابية وزان، المغرب

INTEGRATING THE ENVIRONMENTAL DIMENSION INTO URBAN PLANNING: A KEY APPROACH TO achieving SUSTAINABLE DEVELOPMENT OBJECTIVES - CASE STUDY OF THE COMMUNE OF OUEZZANE.

سفيان يزامي
دكتور في القانون و العلوم الادارية
جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة.

مجلة القانون و المجتمع
العدد 12، السنة الرابعة، الفصل الأول سنة 2024

CC BY

يزامي, . سفيان . (2024). إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي: دارسة حالة الجماعة الترابية وزان، المغرب. مجلة القانون و المجتمع, 4(12), 133- 153.
https://doi.org/10.5281/zenodo.10762154

إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي: دارسة حالة الجماعة الترابية وزان، المغرب

مجلة القانون و المجتمع
العدد 12، السنة الرابعة، الفصل الأول سنة 2024

سفيان يزامي
دكتور في القانون والعلوم الإدارية
جامعة عبد المالك السعدي، طنجة. المغرب

الملخـص:

أصبح إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي مطلبا لا مناص منه لوضع العمل المحلي على طريق التنمية المستدامة، لذلك حث المشرع الجماعات الترابية على العمل على الدمج الأفقي للبعد البيئي والتنمية المستدامة في مختلف مراحل إعداد برامجها ومخططاتها. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن إشكالية أساسية، تتمثل في مدى استحضار الجماعات الترابية عموما وجماعة وزان على وجه الخصوص، البعد البيئي في مخططاتها التنموية، كمدخل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمغرب.

وقد تبين من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، أنه بالرغم من برمجة الجماعة المدروسة لمشاريع بيئية مهمة، إلا أن برنامجها يفتقر لتفعيل مبدأي الموازنة والتكامل بين المجالات المختلفة. وفي نفس السياق، لاحظنا غياب التشخيص البيئي المرتكز على المؤشرات والإحصائيات والدراسات البيئية الحضرية اللازمة وفق المناهج الحديثة، وهو ما يجعل من برنامج عمل الجماعة بعيدا عن طموح تحقيق مخططات استراتيجية تتلاءم وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الترابي، البيئة، التنمية المستدامة، ادماج البعد البيئي، التدبير الترابي، تشخيص حالة الجماعات الترابية.

INTEGRATING THE ENVIRONMENTAL DIMENSION INTO URBAN PLANNING: A KEY APPROACH TO ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT OBJECTIVES –

CASE STUDY OF THE COMMUNE OF OUEZZANE.

Soufiane YAZAMI

Ph.D. in Law and Administrative Sciences

Abdelmalek Essaadi University

Abstract

The integration of the environmental dimension in the urban planning has become an indispensable requirement to steer local initiatives towards sustainable development. Therefore, legislators encourage local communities to incorporate both the horizontal dimension of the environment and sustainable development at various stages of preparing their programs and plans. This study addresses a fundamental issue: the extent to which territorial communities, in general, and the municipality of Ouezzane, in particular, consider the environmental dimension as a crucial approach in their development plans, serving as a fundamental gateway to achieving sustainable development goals in Morocco.

The results reveal that, despite the careful programming of the community for significant environmental projects, its program lacks the activation of the principles of balance and integration across different domains. Simultaneously, we observed the absence of an environmental diagnosis based on indicators, statistics, and necessary urban environmental studies following modern methodologies. This deficiency distances the community's action program from the ambition of realizing strategic plans aligned with the objectives of the national strategy for sustainable development.

مجلة القانون و المجتمع
العدد 12، السنة الرابعة، الفصل الأول سنة 2024

Key words: territorial planning, environment, sustainable development, integration of the environmental dimension, territorial management, diagnosis of the condition of local authorities.

مقدمة:

يعتبر التخطيط إحدى الوظائف الأساسية للإدارة الحديثة، فهو الأساس والمتطلب الرئيسي للتنمية الإدارية، وهو أيضا عملية مفتوحة تكفل التكامل الحقيقي بين ما هو متوفر من المعطيات والإمكانيات، وكافة المدخلات والمخرجات المحيطة بها. ومن أهم فوائد التخطيط، تحديد مختلف الأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج، وكذا طرق العمل، ومصادر التمويل ومعرفة المشاكل وطرق معالجتها[1].

إذن، فالتخطيط هو مقاربة تدعو إلى التفكير العميق في المستقبل، فهو يكشف حاجيات الجماعة الترابية الآنية والمستقبلية، كما أنه يمكن من التنبؤ بالمتغيرات التي يمكن أن تحدث[2]، كما يمكن اعتباره مقاربة تهدف إلى مساءلة نقاط القوة والضعف وتحليل إطارها العام، لتحديد الفرص والتهديدات المطروحة بغرض استباق الوضعيات[3].

وباعتبار الجماعات الترابية اليوم فاعلا أساسيا إلى جانب الدولة وشريكا استراتيجيا لها في تنفيذ السياسات العمومية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى ضوء الاختصاصات الموكولة لها بحكم القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، انخرطت منذ سنوات في ورش حماية البيئة والتنمية المستدامة، مما يحتم عليها استحضار البعد البيئي في مخططاتها وبرامجها التنموية بهدف توفير بيئة صحية وسليمة للمواطنين والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

وفي هذا السياق، جعل القانون الإطار للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي تم تبنيه في مارس **2014**، **من التنمية المستدامة الأساس الهيكلي للسياسات العامة، ومبدأ أساسي يتقاسمه جميع الفاعلين في** مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للبلاد. ووفق المادة الثانية من هذا القانون فإن على الجماعات الترابية إدراج أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في جميع مخططاتها التنموية.

في ضوء ما سبق، تأتي هذه المساهمة كمحاولة للوقوف حول واقع إدماج البعد البيئي في

[1]- بهيجة هسكر، "الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، المقومات والرهانات"، مطبعة طوب بريس –الرباط، الطبعة الأولى 2010، ص:32.

[2]- المرجع السابق، ص:33.

[3]- Chahid Fatima, « Territorialisation des politiques publiques », REMALD, collection manuels et travaux universitaires, N°63, 2005, P :178.

- Maurice Marie-élise, «La planification stratégique et le suivi de la performance au sommet des organisations publiques: expérience fédérale canadienne», mémoire de maîtrise, ENAP, Québec, 10 Août 2010, P :3.

التخطيط الترابي من خلال التركيز على تجربة جماعة وزان ببرنامج عملها للفترة الممتدة من 2022 إلى 2027، من خلال الإشكالية التالية: ما مدى استحضار البعد البيئي في التخطيط الترابي كمدخل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمغرب؟

وتسعى هذه الدراسة التحقق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** المشرع المغربي حث الجماعات الترابية على ضرورة إيلاء القضية البيئية العناية اللازمة أثناء إعداد وتنفيذ مخططاتها التنموية، ومكنها من الآليات اللازمة لإدماج البعد البيئي في هذه المخططات؛
- **الفرضية الثانية:** ضعف الاهتمام بالبعد البيئي مقارنة بباقي المجالات المبرمجة ببرنامج عمل الجماعة المدروسة؛
- **الفرضية الثالثة:** برنامج عمل الجماعة المدروسة يفتقر إلى مخططات بيئية واضحة وبرامج مدروسة، لمواجهة التحديات البيئية التي تواجه المدينة؛

وتوظف هذه الدراسة منهجية تحليلية متعددة الأطراف لاستكشاف وتحليل إشكاليات تكامل البعد البيئي في التخطيط الترابي، وذلك باستخدام أساليب بحثية متنوعة. يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في فهم مدى تحقيق الجماعات الترابية لأهداف التنمية المستدامة من خلال تضمين البعد البيئي في مخططاتها وبرامجها التنموية. تتضمن المنهجية استعراض وتحليل السياسات والقوانين المحلية والوطنية المتعلقة بالتخطيط الترابي والبيئة، بالإضافة إلى تقييم برنامج عمل الجماعة المدروسة. سيتم أيضًا استخدام البيانات المتاحة والمعلومات النوعية من خلال المراجعات الأدبية والوثائق. سيتم تحليل البيانات بشكل نظري وتطبيقي، مما يساعد على تحليل الوضع الراهن وتقديم التوصيات العملية والمقترحات لتعزيز تكامل البعد البيئي في التخطيط الترابي. تعكف هذه الدراسة على تقديم مساهمة نظرية وعملية في فهم كيفية تحسين التخطيط الترابي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحضرية.

ولمحاولة الإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات المذكورة، سنعمد إلى تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، حيث سنحاول في المحور الأول إبراز الأهمية التي يكتسيها إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي عموما (المحور الأول)، قبل محاولة تشخيص هذه المكانة من خلال إجراء محاولة تقييمية لبرنامج عمل جماعة وزان خلال الفترة الممتدة من 2022-2027 (المحور الثاني).

المحور الأول: مكانة البعد البيئي في التخطيط الترابي بالمغرب

أصبح إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي مطلبا لا مناص منه لوضع العمل المحلي على طريق التنمية المستدامة. وتتمثل المراجع الوطنية الأساسية في مجال إدماج البيئي البعد والتنمية

المستدامة في المقتضيات الواردة في دستور2011 والقانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة

والتنمية المستدامة والنصوص العامة المنظمة للجماعات الترابية ولمسطرة إعداد برامج عملها **(أولا)**، واستجابة لهذه المرجعيات أضحى من الضروري العمل على الدمج الأفقي للبعد البيئي والتنمية المستدامة في مختلف مراحل إعداد البرامج المذكورة **(ثانيا)**.

أولا: المرجعيات القانونية لإدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي

يمكن التمييز في إطار هذه المرجعيات بين النصوص العامة والنصوص الخاصة:

بالنسبة للنصوص العامة: أدرج الدستور المغربي لسنة 2011 لأول مرة الحقوق البيئية ضمن حقوق الإنسان، كالحق في الحصول على الماء والحق في العيش في بيئة سليمة وكذا الحق في التنمية المستدامة، وهي إشارة واضحة من أسمى قانون في البلاد إلى كون موضوع البيئة أصبح من الركائز الأساسية لأي عمل أو تدخل عمومي لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الترابي[4].

كما نص القانون الإطار رقم 12-99 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على ضرورة احترام الجماعات الترابية لبعض المبادئ[5] التي تروم الى تحقيق التنمية المستدامة وإدماج البعد البيئي في تدخلاتها التنموية سواء على المستويين المتوسط أو البعيد، ويتعلق الأمر بمبادئ **الإدماج، الترابية، التضامن، الاحتياط، الوقاية، المسؤولية والمشاركة**[6]. ومن جهة أخرى، حثت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، على ضرورة إعداد آليات تنظيمية وتقنية من أجل إدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في برامج عمل الجماعات الترابية (الهدف رقم 9-7)[7].

أما بالنسبة للنصوص المنظمة للجماعات الترابية: وعملا بمبدأ الترابية السالف ذكره،

---

[4]- حيث نص الفصل 31 من دستور 2011، على أنه "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛
- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛
- السكن اللائق؛
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛
- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛
- التنمية المستدامة.

5- أشارت إليها المادة 2 من القانون 12-99 السالف ذكره.

6- للمزيد حول هذه المبادئ، أنظر:

-Projet de stratégie nationale de développement durable 2030, rapport final, Mai 2017, P :15. Publie sur le site web :

www.environnement.gov.ma/PDFs/publication/Rapport.

[7] -Projet de stratégie nationale de développement durable 2030, op.cit, P :25.

فقد منحت القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية اختصاصات هامة لمجالس الجهات[8] والعمالات والأقاليم[9] والجماعات[10] وكذا رؤسائها[11] في المجال البيئي، بشكل يخطو نحو توسيع تدخلات هذه الوحدات في المجال البيئي، كما منحتها نفس القوانين اختصاصات أخرى في المجال البيئي يمكن أن تمارسها بشكل مشترك مع الدولة[12] أو أن تنقل هذه الأخيرة للجماعات الترابية بعض اختصاصاتها في إطار الاختصاصات المنقولة[13].

[8]- أناط القانون التنظيمي رقم 111.14 بالجهة مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها، ولا سيما فيما يتعلق بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ..." (المادة 80). حيث تشتمل الاختصاصات الذاتية للجهة في مجال التنمية الجهوية في ميدان البيئة على تهيئة وتدبير المنتزهات الجهوية، ووضع استراتيجية جهوية لاقتصاد الطاقة والماء، وإنعاش المبادرات المرتبطة بالطاقة المتجددة (المادة 82).

[9]- أناط القانون 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم بهذه الأخيرة بعض الاختصاصات ذات المرتبطة بالمجال البيئي، حيث تمارس هذه الأخيرة مهمة تشخيص الحاجيات في مجال الصحة والسكن والتعليم والوقاية وحفظ الصحة (المادة 79).

[10]- أناط القانون 113.14 بالجماعة مهمة إحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب في بعض المجالات المتعلقة بالبيئة لاسيما: توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء؛ النقل العمومي الحضري؛ التطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة؛ تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية والمشابهة لها ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها؛ حفظ الصحة؛ نقل الأموات والدفن؛ إحداث وصيانة المقابر (المادة 83). كما يفصل مجلس الجماعة بمداولاته في التدابير اللازمة لمحاربة عوامل انتشار الأمراض، وإحداث وتنظيم المكاتب الجماعية لحفظ الصحة (المادة 92).

[11]- حيث نصت المادة 100 من القانون التنظيمي 113.14 على أن رئيس مجلس الجماعة يمارس صلاحيات الشرطة الإدارية في ميادين الوقاية الصحية و النظافة و السكينة العمومية و سلامة المرور، و ذلك عن طريق اتخاذ قرارات تنظيمية و بواسطة شرطة فردية تتمثل في الإذن أو الأمر أو المنع، و يطلع على الخصوص بالصلاحيات التالية: ... . السهر على احترام شروط نظافة المساكن و الطرق و تطهير قنوات الصرف الصحي و زجر إيداع النفايات بالوسط السكني و التخلص منها... . تنظيم الأنشطة التجارية و الحرفية و الصناعية غير المنظمة التي من شأنها أن تمس بالوقاية الصحية و النظافة و سلامة المرور و السكينة العمومية أو تضر بالبيئة و المساهمة في مراقبتها. السهر على احترام الضوابط المتعلقة بسلامة ونظافة المحلات المفتوحة للعموم خاصة المطاعم والمقاهي وقاعات الألعاب والمشاهد والمسارح وأماكن السباحة، وكل الأماكن الأخرى المفتوحة للعموم، وتحديد مواقيت فتحها وإغلاقها. اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المرور في الطرق العمومية وتنظيفها وإنارتها، ورفع معرقلات السير عنها، وإتلاف البنايات الآيلة للسقوط أو الخراب، و منع الناس من أن يعرضوا في النوافذ أو في الأقسام الأخرى من الصروح أو من يلقوا في الطرق العمومية أيا كان من الأشياء التي من شأن سقوطها أو رميها أن تشكل خطرا على المارة أو تسبب رائحة مضرة بالصحة. . السهر على نظافة مجاري المياه والماء الصالح للشرب وضمان حماية ومراقبة نقط الماء المخصصة للاستهلاك العمومي ومياه السباحة. . اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب أو مكافحة انتشار الأمراض الوبائية أو الخطيرة، وذلك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها... . ضمان حماية الأغراس والنباتات من الطفيليات والهائم طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

[12]- حيث تمارس الجهة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجال البيئة على الحماية من الفيضانات، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والتصحر، والمحافظة على المناطق المحمية، والمحافظة على المنظومة البيئية الغابوية، والمحافظة على الموارد المائية والتنمية المستدامة (المادة 91 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات). في حين تمارس العمالات والأقاليم اختصاصاتها المشتركة مع الدولة في مجال تنمية المناطق الجبلية والواحات وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (المادة 86 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم).

كما يمكن للجماعة أن تساهم بشكل مشترك مع الدولة إنجاز بعض الأعمال المتصلة بالمجال البيئي كالمحافظة على البيئة؛ تدبير الساحل الواقع في النفوذ الترابي للجماعة طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛ تهيئة الشواطئ والممرات الساحلية والبحيرات وضفاف الأنهار الموجود داخل تراب الجماعة (المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات).

[13]- حيث اعتبرت المادة 94 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، المجال البيئي من المجالات الممكن نقلها من الدولة إلى الجهات في إطار مبدأ التفريع. كما أشارت المادة 89 من

وبغرض تعزيز تدخلات الجماعات الترابية في المجال البيئي نصت القوانين المذكورة على ضرورة اعتماد البعد البيئي في برامجها ومخططاتها، وفي هذا السياق نصت المراسيم المتعلقة بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية، مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم ومسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة[14]، على أنه تطبيقا لأحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، يحدد برنامج عمل أو تنمية الجماعات المذكورة، لمدة ست (6) سنوات، البرامج والمشاريع التنموية المقرر برمجتها أو إنجازها أو المساهمة فيها بترابها، مع ضرورة اعتماد البعد البيئي في هذه البرامج والمشاريع لتحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي، فقد أصبح إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية الترابية، مطلبا لا مناص منه لوضع العمل المحلي على طريق التنمية المستدامة، عن طريق إعداد برامج عمل الجماعات الترابية وفقا لمنهجية تدمج مقاربة النوع وبعدي البيئة والتنمية المستدامة في مختلف مراحل إعداد هذه البرامج. لذلك أصبح من الضروري تجديد الأدوات والمناهج التي تعتمدها هذه الوحدات في مسلسل إعدادها لبرامجها التنموية، من خلال الأخذ بعين الاعتبار الرهانات البيئية استنادا إلى رؤى مستدامة على المدى المتوسط والبعيد، وخيارات استراتيجية تنسجم بشكل كامل مع غايات التنمية المحلية المستدامة.

ولهذا الغرض، يتعين من خلال إعداد البرنامج أن يتم الأخذ بعين الاعتبار الترابطات بين التنمية الاقتصادية والرهانات البيئية للمجال وإدماج الممارسات والإبداعات التقنية التي تسمح بخلق آثار ونتائج إيجابية فيما يخص الحفاظ على البيئة وحمايتها، مع العمل على تحقيق التضامن في استعمال الموارد الطبيعية والمادية في إطار العمل البينجماعاتي[15].

ثانيا: إدماج البعد البيئي في مسلسل التخطيط الترابي

تسير منهجية إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي بطريقة مندمجة ومتزامنة مع تنفيذ

القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم إلى بعض الاختصاصات الممكن نقلها إلى هذه الأخيرة في إطار نفس المبدأ في مجالات نقل وصيانة المنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالعلم القروي. أما بالنسبة للجماعات فتشمل هذه المجالات بصفة خاصة حماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي والحفاظ على المواقع الطبيعية وإحداث وصيانة المنشآت والتجهيزات المائية الصغيرة والمتوسطة (المادة 90 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات).

[14]- المراسيم أرقام 2.16.299 بتاريخ 29 يونيو 2016 بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، المرسوم رقم 2.16.300 بتاريخ 29 يونيو 2016 بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، المرسوم رقم 2.16.301 بتاريخ 29 يونيو 2016 بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده. ج.ر عدد 6482 بتاريخ 14 يوليوز 2016.

[15]- المديرية العامة للجماعات الترابية، "برنامج عمل الجماعة، دليل منهجي: مسلسل الإعداد، التتبع والتقييم، سلسلة دليل المنتخب، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، طبعة 2019، ص: 56. يمكن تحميل هذا الدليل من موقع المديرية العامة للجماعات الترابية:www.collectivites-territoriales.gov.ma.

مجلة القانون و المجتمع
العدد 12، السنة الرابعة، الفصل الأول سنة 2024
ردمد : 8101 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

المراحل الكبرى المشكلة لمسلسل إعداد برامج عمل الجماعات الترابية، كما يوصي بذلك دليل المديرية العامة للجماعات الترابية السالف الإشارة إليه، حيث يبدأ هذا المسلسل بعملية التحضير والانطلاقة وينتهي بعملية المصادقة على مشروع برنامج عمل الجماعة كما سنوضح ذلك فيما يلي[16]:

إعداد التخطيط الاستراتيجي: هذه المرحلة تهدف إلى التأكد من توفر رؤية محددة حول مبدأ التخطيط الاستراتيجي، وتحديد مختلف الشركاء الذين لهم علاقة بالموضوع مع القيام بتحليل ذلك، وعلى أساسه يتم إحداث خلية لإدارة التخطيط الاستراتيجي ووضع محددات طرق تسييرها، وأخيرا رصد الموارد المالية والبشرية الضرورية[17].

ويعتبر إدماج البعد البيئي في هذه المرحلة الخاصة بمسلسل التخطيط الترابي من الأهمية بمكان لتوفير الشروط الملائمة لتحسين تنفيذ إدماج البعد المذكور في مخططات وبرامج عمل الجماعات الترابية، حيث تساعد على توعية الفاعلين الترابيين وشركاءهم وتعبئتهم لبلوغ التزام رفيع المستوى بشأن إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي.

وتتطلب هذه المرحلة بالإضافة إلى إحداث هيئة جماعية معنية بالبيئة وتكون كل الأطراف المعنية بالبيئة ممثلة فيها، إنشاء شبكات تجمع الأطراف التي تعنى بالبعد البيئي وذلك في ارتباط مع الهيئات الموجودة والفعالة في مجال التخطيط الترابي، تحديد مجلس الجماعة لدور وكيفية عمل اللجنة الجماعية المكلفة بالبيئة وتوفير الوسائل اللازمة للإشراف على إدماج البعد البيئي في المخططات الترابية، تتولى اللجنة

---

[16]- أشارت إلى هذه المراحل المادة 6 من مرسوم 29 يونيو2016 السالف ذكره، حيث نصت على أن إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة يتم عبر المراحل التالية:

أ) إنجاز تشخيص يبرز حاجيات وإمكانيات الجماعة ويحدد أولوياتها خاصة في مجال المرافق والتجهيزات العمومية الجماعية وخدمات القرب. ويتضمن هذا التشخيص، علاوة على ذلك، جردا بالمشاريع المبرمجة أو المتوقع برمجتها من قبل الدولة والهيئات العمومية الأخرى داخل النفوذ الترابي للجماعة؛

ب) وضع وترتيب الأولويات التنموية للجماعة انطلاقا من سياسات واستراتيجيات الدولة في مجال خدمات القرب وانسجاما مع توجهات برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم متى توفرت؛

ج) تحديد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية بالنسبة للجماعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المادية المتوفرة لديها أو التي يمكن لها تعبئتها خلال السنوات الست التي سيتم العمل فيها ببرنامج عمل الجماعة؛

د) تقييم موارد الجماعة ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى لبرنامج عمل الجماعة؛

ه) بلورة وثيقة مشروع برنامج عمل الجماعة، مع وضع منظومة لتتبع المشاريع والبرامج تحدد فيها الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.

- للتوسع في أهم المراحل التي يمر منها التخطيط الاستراتيجي راجع:

- حفصة الرحماني، التدبير الاستراتيجي للتراب والمخططات الجماعية للتنمية: أية آفاق وأية رهانات"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق طنجة، السنة الجامعية 2014-2015، ص: 303 وما بعدها.

- Bellaouri Koutbi Fouad, « La programmation budgétaire des collectivités territoriales : vers une nouvelle culture managériale », Revue de la Trésorerie Générale du Royaume, N° 12 Avril 2017, P : 21 et suivant.

[17]- بهيجة هسكر، م.س، ص:38.

الجماعية المكلفة بالبيئة توعية الأطراف المعنية وتكوينها بشأن منهجية إدماج البعد البيئي ومراحل تنفيذها أثناء التخطيط الترابي[18].

تشخيص الحالة الراهنة: نظرا للأهمية البالغة لهذه المرحلة، فإنها تقتضي منهجية خاصة من أجل التشخيص وتحديد الحاجيات، وتنطلق من التشخيص المفصل لواقع الجماعة الترابية ومن بين المجالات التي يمكن أن تخضع للتشخيص المذكورة المجال البيئي، حيث يتم تشخيص هذا المجال وفق مقاربة تشاركية، كما يتم جرد المشاريع التنموية المزمع إنجازها لتحقيق الرهانات البيئية، سواء تلك المنجزة أو في طور الانجاز أو المشاريع والبرامج المرتقبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ثم تحليل الاستراتيجيات المتبعة من طرف أصحاب القرار[19].

ويسمح التشخيص التشاركي للرهانات البيئية بتحديد الأولويات والحلول الممكنة، حيث يتم ترتيب الرهانات البيئية بالاعتماد على التوجهات الاستراتيجية وعلى أدوار الفاعلين المجالين، والهدف منه تحديد الحلول الممكنة[20].

وتتطلب هذه المرحلة اتخاذ مجموعة من التدابير، لاسيما جمع البيانات الكمية والكيفية الموثوقة عن مختلف العناصر التي تكون البيئة الطبيعية للمجال الترابي؛ تنفيذ دراسات استقصائية تشاركية عن كل عنصر من العناصر الأساسية للبيئة الطبيعية وعن الأنشطة المهيمنة في المجال الترابي؛ معالجة البيانات المجمعة وإدخالها في قاعدة بيانات نظام المعلومات الجماعي؛ وضع المؤشرات الخاصة بالروابط التي تجمع البيئة وباقي المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجال الترابي[21].

3- تحديد الأهداف الإستراتيجية: إن تحديد الأهداف الإستراتيجية تأتي في سياق بلورة الرؤى المستقبلية، انطلاقا من حقائق التشخيص، بحيث ترمي إلى وصف وضعية مثالية تتوق إليها الجماعة الترابية، وبتحديد الأهداف يتم تشخيص الوضعية الحالية والنظرة المستقبلية لهذه الجماعة. وعلى العموم، فإن تحديد أهداف المخطط يمكن اعتبارها حجر الزاوية في إعداد المخططات، فمن أجل ضمان شروط نجاحها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات المواكبة[22]، مثل وضع تصور شمولي لتنمية الجماعة الترابية؛ مراعاة حاجيات السكان وأولوياتهم؛ الأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية الشاملة والمستدامة؛ أن تكون الأهداف واقعية وقابلة للإنجاز؛ صياغتها بكيفية تجعلها

[18]- دليل حول إدماج البعد البيئي في التخطيط الاستراتيجي المحلي لفائدة الجماعات الترابية، ص: 18. يمكن تحميل هذا الدليل من الموقع الالكتروني لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة: https://www.environnement.gov.ma/ar .

[19]- بهيجة هسكر، م.س، ص: 38-39.

[20]- المديرية العامة للجماعات الترابية، "برنامج عمل الجماعة، دليل منهجي..."، م.س، ص: 29.

[21]- دليل حول إدماج البعد البيئي في التخطيط الاستراتيجي المحلي لفائدة الجماعات الترابية، م.س، 28.

[22]- كريم لحرش، "الحكامة المحلية بالمغرب"، م.م.إ.م.ت، سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، العدد 2، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الأولى 2009،، ص: 40.

قابلة للتتبع والتقييم؛ وضع جدول زمني يحدد فترات إنجاز تلك المشاريع.

وتعتبر هذه المرحلة مهمة لأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار وضمان إدماج البيئة والتنمية المستدامة على المتوسط في إعداد برامج العمل السنوية والممتدة على ثلاث سنوات، والسهر على تحقيق الالتقائية مع السياسات العمومية مع السياسات العمومية والمخططات المتعلقة بمجالات القرب، وكذا برامج عمل الجماعات الأخرى، وكذا التذكير بالإطار المرجعي الذي تندرج فيه المحاور الاستراتيجية بارتباط مع الرؤية الجهوية والوطنية[23].

4- وضع خطة عمل: وضع خطة العمل تترجم عمليات الأهداف الإستراتيجية الكبرى التي تم تحديدها خلال المرحلة السابقة (تحديد الأهداف الاستراتيجية)، إن هذه الخطة تضبط بدقة كل هدف استراتيجي وأنشطته الملاءمة للأهداف الجزئية، والموارد البشرية والمالية الضرورية، كما تحدد له المهام والمسؤوليات، كما تنظم مراحل الأنشطة وتبرمج المواعيد الواقعية لإنجازها. ولضمان نجاح هذه المرحلة، يتعين تحديد بشكل دقيق لاختصاصات الجماعات فيما يخص تدخلاتها في المجال البيئي، لأن كل تداخل في الاختصاصات أو غموض في هذا المجال سيترتب عنه غموض أثناء إنجاز المشروع أو خلال مرحلة تسييره، كما يجب توفير الموارد البشرية المؤهلة لذلك والمتخصصة والمدركة لنقط قوة وضعف الجماعة والعارفة بمشاكل الساكنة وحاجياتهم في المجال البيئي، بالإضافة إلى التحكم في الموارد المالية خاصة الذاتية منها، والتي بدونها سيصبح التخطيط مسألة شكلية وغير مجدية[24].

5- البرمجة المتعددة السنوات: تبرز أهمية هذه المرحلة في انتقال التخطيط من جانبه النظري إلى إدخاله حيز التنفيذ عبر برمجته في الميزانية، والواقع أن منطق التخطيط الاستراتيجي يقوم على ***تحديد*** المشاريع، ثم البحث عن وسائل تمويلها، ولذلك يتم توقع محاصيل الميزانيات وتقييم خصاص التمويل لدى الجماعة، ثم وضع خطة لتعبئة الاعتمادات الناقصة، وفي هذه النقطة بالذات تظهر كفاءة رئيس مجلس الجماعة الترابية كقائد مدبر للبحث عن مصادر التمويل قصد إخراج مشاريعه إلى حيز الوجود[25].

ومن أجل تحقيق أهداف هذه المرحلة، يتعين تحليل الوضعية المالية للجماعة لوضع برمجة المشاريع المرتبطة بالمجال البيئي خلال ثلاث سنوات ووضع برمجة زمنية مع اختيار الشركاء وتدقيق التكلفة ومكان الإنجاز، مع العمل على وضع الاعتمادات المالية لتمويل برنامج عمل الجماعة وضمان تنفيذ المشاريع والبرامج المنبثقة عن المراحل السابقة، والتي يرمي بعضها

[23]- المديرية العامة للجماعات الترابية، "برنامج عمل الجماعة، دليل منهجي..."، م.س، ص: 32.

[24]- سعيد المير، "التدبير الاقتصادي للجماعات المحلية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية الحقوق السويسي، الرباط، السنة الجامعية: 2006-2007ص: 329.

[25]- بهيجة هسكر، م.س، ص: 39.

إلى الحفاظ على البيئة وتثمينها وتعزيز التنمية المستدامة، مع تحديد الفوارق المالية والبحث عن التمويلات التكميلية، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة الرامية لحماية وتثمين البيئة وتعزيز التنمية المستدامة[26].

6- بلورة وثيقة المشروع ومنظومة التتبع: تلخص هذه المرحلة عمليتين أساسيتين: صياغة وثيقة برنامج العمل ونظام التتبع، فبخصوص صياغة وثيقة مشروع برنامج عمل الجماعة، لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية ومحاور التدخل التي تم الاتفاق حولها، بما في ذلك حماية وتثمين البيئة، أما بخصوص التتبع، فيتعين تعميق التحليل فيما يخص الفرق بين الانتظارات والإنجازات والقيام بالتدابير التصحيحية بشكل دوري بما في ذلك تعزيز مقاربة النوع والبعد البيئي والتنمية المستدامة[27]، ويتم إنجاز هذا النظام من خلال تحديد الأهداف والمؤشرات الخاصة بالمشاريع بما في ذلك مؤشرات واقع الحال والنتائج والإنجازات الفعلية[28].

7- المصادقة على مشروع برنامج عمل الجماعة: يتجلى الهدف الأساسي من هذه المرحلة في ضرورة التأكد عضوات وأعضاء مجلس الجماعة الترابية من إدماج البعد البيئي والتنمية المستدامة في كل مرحلة من مراحل التخطيط، وفي هذا السياق يتعين تقديم برنامج عمل الجماعة من أجل دراسته بصفة استشارية من طرف اللجنة المكلفة بالبيئة، قبل عرض المشروع على المجلس للمصادقة عليه في دورة عادية أو استثنائية.

وفي ختام هذا المحور، نخلص إلى المشرع أعطى أهمية خاصة للبعد البيئي سواء من خلال منح الجماعات الترابية صلاحيات واسعة للتدخل في المجال البيئي عموما، أو من خلال حثها على الإدماج الأفقي للبعد البيئي في مختلف مراحل إعداد مخططاتها التنموية بدأ من مرحلة إعداد هذه المخططات إلى غاية مرحلة المصادقة عليها. وبالتالي، فإننا نتساءل عن مدى نجاح جماعة وزان في إدماج البعد البيئي ببرنامج عملها برسم

---

[26]- المديرية العامة للجماعات الترابية، "برنامج عمل الجماعة، دليل منهجي..."، م.س، ص: 32.

[27]- المرجع السابق، ص: 45.

[28]- ويقترح دليل المديرية العامة للجماعات الترابية المشار إليه، أن ترتب مؤشرات التتبع هذه في إطار أربعة أقسام وهي:

- **مؤشرات الضغط:** تسمح بوصف العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق آثار محتملة على واقع البيئة الحالية (مثال: النفايات المنزلية استغلال المياه الجوفية في الفلاحة، تطور البناء في المناطق الفلاحية)؛

- **مؤشرات الوضعية:** تسمح بوصف الوضعية الكمية والكيفية لكل نظام بيئي (مثلا جودة المياه الجوفية انجراف التربة، نسبة اجتثاث الغابات ...)؛

- **مؤشرات الأثر:** تسمح بوصف النتائج المباشرة وغير المباشرة لتغير وضعية النظام البيئي من حيث التكلفة أو المنفعة الناتجة على مستوى حياة الساكنة داخل المجال؛

- **مؤشرات الإجابة:** تسمح بوصف الأجوبة التي تم تقديمها من خلال الأنشطة العمومية أو الخاصة التحسين وضعية البيئة داخل المجال.

أن تشكل المعلومات الخاصة بهذه المؤشرات حلقة الوصل بين الجماعة وبين مختلف المصالح اللامركزة. ويتعلق الأمر بمعلومات إحصائية تحصل عليها الجماعة من هذه المصالح، وكذا معلومات تقنية تحصل عليها من الجماعات الترابية.

- المديرية العامة للجماعات الترابية، "برنامج عمل الجماعة، دليل منهجي..."، م.س، ص: 57.

سنة خلال فترة الولاية الحالية 2022-2027 الجماعة؟ وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الوقوف على ما جاء بوثيقة برنامج عمل الجماعة على مستوى التشخيص البيئي، وأيضا على مستوى مختلف الإجراءات والتدخلات البيئية المسطرة بالبرنامج.

المحور الثاني: تقييم إدماج البعد البيئي في برنامج عمل جماعة وزان

كما سبق وأشرنا إلى ذلك، تسير منهجية إدماج البعد البيئي في التخطيط الترابي بطريقة مندمجة ومتزامنة مع تنفيذ المراحل الكبرى المشكلة لمسلسل إعداد برامج عمل الجماعات الترابية، كما يوصي بذلك دليل المديرية العامة للجماعات الترابية السالف الإشارة إليه، حيث يبدأ هذا المسلسل بعملية التحضير والانطلاقة وينتهي بعملية المصادقة على مشروع برنامج عمل الجماعة، فإلى أي حد يمكن القول أن جماعة وزان موضوع هذه الدراسة، استحضرت البعد البيئي في مسلسل إعدادها لبرنامج عملها؟ وعن المكانة التي أولتها الجماعة للمشاريع ذات البعد البيئي؟

أولا: مدى استحضار البعد البيئي في مسلسل إعداد برنامج عمل الجماعة[29]

من خلال تشخيص وثيقة برنامج عمل جماعة وزان كما هي مصادق عليها بإجماع أعضاء مجلسها بتاريخ 28 نونبر 2022، يتبين أن البعد البيئي لم يحظى بالمكانة المأمولة التي توخها المشرع من خلال حث المجالس الترابية على إدماج البعد المذكور في مخططاتها التنموية.

وفي هذا الإطار، يلاحظ أن المجلس لم يعمل على إحداث أي هيئة جماعية معنية بالبيئة وتكون كل الأطراف المعنية بالبيئة ممثلة فيها، أو إنشاء شبكات تجمع الأطراف التي تعنى بالبعد البيئي وذلك في ارتباط مع الهيئات الموجودة والفعالة في مجال التخطيط الترابي، لكن في المقابل تم تشكيل بعض الهيئات عقدت معها مجموعة من اللقاءات التشاورية حول برنامج عمل الجماعة، توجت هذه اللقاءات بإصدار مذكرات مطلبية توضح فيها رؤيتها ومقترحاتها بخصوص برنامج عمل الجماعة عموما، غير أن هذه المذكرات تضمنت بعض المطالب التي تهم المجال البيئي[30].

[29]- المعطيات الواردة في هذا المحور تم استقائها من برنامج عمل جماعة وزان كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الجماعي خلال دورته الاستثنائية بتاريخ 28 نونبر 2022، غير منشور.

[30]- حيث تم تنظيم مجموعة من اللقاءات التشاورية والتي همت أربع هيئات من المجتمع المدني وهي: مجلس الأحياء، ومجلس الرياضة، ومجلس الشباب، وهيئة الولوجيات وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وقد همت مقترحات مجلس **الأحياء في المجال البيئي ما يلي: تجديد شبكة التطهير السائل وحماية المنازل من التسربات بالأحياء العليا (جنان علي، أولاد ريان،)؛ تهيئة المساحات** الخضراء بحي فلسطين القشيلة؛ إحداث حديقة للطيور وأخرى للحيوانات المتواجدة بالإقليم؛ تهيئة المساحة الخضراء الواقعة بضفتي واد الرحى وجعلها مدارا رياضيا. أما مقترحات **مجلس الشباب فتمثلت فيما يلي:** تشجير مداخل المدينة بأشجار"جاكراندا" ذات الأوراق البنفسجية قصد تسويق صورة وزان السياحية؛ إحداث مركز فرز وإعادة تدوير الأزبال المنزلية في طريق الرباط للحد من التلوث؛ العمل على إحداث مرافق صحية عمومية؛ خلق مساحات خضراء وحدائق إضافية وسط

على مستوى المنهجية المعتمدة، فبرنامج عمل الجماعة اعتمد على منهجية ذات بعدين: **بعد استراتيجي** تشخيصي تشاركي من خلال آليات الحوار والتشارك المنصوص عليها قانونا من خلال الهيئات المشار إليها أعلاه، **وبعد علمي** اعتمد منهجية "صوات SWOT التي تر تكز على النقط الأساسية التالية: نقط القوة، نقط الضعف، التهديدات، الفرص المتاحة. غير أن هذه المنهجية لم تشمل المجال البيئي باستثناء الإشارة إلى التهديدات البيئية المحتملة[31]، حيث تم الاكتفاء فقط بالإشارة إلى بعد مظاهر الحالة البيئية بالمدينة بمحور التشخيص التشاركي لاسيما تركيزه على بعض التهديدات البيئية كخطر الفياضانات[32]، مشكل التلوث[33]، نقص المساحات الخضراء[34]، مشكل التطهير السائل[35] ومشكل تدبير النفايات المنزلية والمشابهة[36].

وكنتيجة لذلك، فرغم أن التشخيص البيئي ببرنامج عمل الجماعة لامس بعض الموضوعات البيئية الهامة جدا كخطر الفيضانات، مشكل التلوث، نقص المساحات الخضراء، مشكل التطهير السائل، تدبير النفايات المنزلية والمشابهة ...وغيرها، فإن افتقاره إلى تشخيص علمي ممنهج مدعوما بأرقام ومؤشرات يجعل منه تشخيصا بينيا تقليديا يعتمد على تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، وهذا

المدينة مع التشجير الظلي؛ تشخيص الخريطة المائية للمدينة واستغلال المنابع لخلق فضاءات فنية- سياحية؛ الاعتماد على حاويات وقمامات ذات مقومات إيكولوجية ذات نظام مضاد لرائحة و الحشرات؛ خلق برامج تحسيسية توعوية من أجل إذكاء الوعي المحلي بأهمية المحافظة على البيئة. من خلال ملصقات ومطويات والوسط المدرسي؛ غرس أشجار ذات أغصان عالية بمدخل المدينة ووضع كراسي وحواجز على الطريق وحاويات خشبية للأزبال.

أما بخصوص الهيئتين المتبقيتين فلم تقترح أي منهما أي مشاريع تهم المجال البيئي.

[31]- تم تحديدها في المجال البيئي في وعورة تضاريس وطبوغرافيا جماعة وزان؛ مخاطر انجراف التربة والحرائق والاستغلال العشوائي للمجال الغابوي؛ خطر تعرض المدينة للفيضانات؛ مخلفات معاصر الزيتون التي تهدد البيئة والصحة العامة.

[32]- نظرا لصعوبة التضاريس الجبلية وطبيعة التربة غير النافذة وعدم انتظام الجريان، الشيء الذي يزيد من كثافة سيولة الشبكة المائية، مما يتسبب في حدوث فيضانات بالمدينة، هذه الأخيرة تحدث خسائر مهمة في الممتلكات والبنيات التحتية.

[33]- الناتج عن المطرح العمومي للنفايات الذي يستقبل كمية تقدر بـ 17520 طن/سنة، يتم تفريغ العصارة الناتجة عنها مباشرة إلى الشعاب المجاورة.

[34]- تقدر المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء ب 12900 متر مربع، وتتشكل جلها من الحدائق العمومية، وكذا من المساحات الخضراء المبرمجة في تصميم التهيئة، وعلى الرغم من ذلك فان معدل المساحة الخضراء للفرد الواحد بالمدينة الذي يصل إلى 0.21 متر مربع يبقى بعيدا جدا عن المعايير العالمية المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية والتي تحدد 10 متر مربع للفرد الواحد، هذا الوضع راجع لضعف الإمكانات المادية والبشرية المرصودة لصيانتها وتهيئتها مما يؤدي إلى تدهور حالتها.

35- تتجلى المشاكل المطروحة لقطاع التطهير السائل بمدينة وزان أساسا في تلوث الفرشة المائية جراء تآكل البنية التحتية لصرف المياه العادمة و تسرباتها بمصب الوديان المجاورة (وادي الرحى ووادي جرارة)، وفي غياب التجهيزات الأساسية لمعالجة المياه العادمة للمنازل و تدفق ورمي بقايا معصرات الزيتون (المرجان و الفيتور) بطريقة عشوائية بجنبات المعصرات، تمت برمجة مشروع مهيكل للتطهير السائل بشراكة بين المكتب الوطني الماء و الكهرباء وجماعة وزان.

36- مشكل حمولة النفايات التي يتم إفراغها بوتيرة 3 مرات يوميا في مطرح وحيد غير مراقب على بعد 2 كلم عن مدينة وزان في طريق سوق أربعاء الغرب في وسط أغراس الزيتون وبقرب عدة أودية. ونظرا لازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بمدينة وزان، الذي نجم عنه ازدياد كمية النفايات المنزلية، فإن عصارة النفايات التي يتم التخلص منها بهذا المطرح، تساهم بقسط كبير في تلوث الهواء والفرشة المائية، مما يترتب عنه أخطار على صحة الساكنة المجاورة.

معطى لا ينسجم منهجيا مع متطلبات إعداد برنامج للتنمية الترابية القائم بالأساس على قاعدة التشخيص الجيد لكل المجالات.

ثانيا: المشاريع البيئية المبرمجة ببرنامج عمل الجماعة:

تبعا لعملية التشخيص الترابي للجماعة موضوع دراستنا، وضعت مختلف الإجراءات والمشاريع الرامية لتحيق التنمية المحلية المنشودة، من خلال خمسة محاور عامة، حيث جاء الشق البيئي ضمن المحور العام الثالث والمتعلق بالتعمير والتنمية المجالية والمحافظة على البيئة، كما هو مبين بالجدول التالي:

انطلاقا من نتائج التشخيص تم تحديد الأولويات التنموية والتي تمت صياغتها على شكل أهداف استراتيجية وأهداف إجرائية كما يلي:

الجدول 1 الاهداف الاستراتيجية والاجرائية ببرنامج عمل الجماعة موضوع الدراسة

الاهداف الاستراتيجية	الاهداف الاجرائية
الاول: التأهيل الحضري وتقوية البنيات التحتية والخدمات الأساسية	- الهدف الإجرائي 1-1: التأهيل الحضري للمدينة وتقوية البنيات الطرقية، - الهدف الإجرائي 1-2: تعزيز بنيات التطهير والحفاظ على البيئة والصحة العامة.
الثاني: حماية التراث الثقافي والطبيعي وتعزيزالإشعاع السياحي للمدينة	- الهدف الإجرائي 2-1: تثمين المؤهلات السياحية والثقافية
الثالث: تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتأهيل المرافق السوسيو-ثقافية والرياضية والروحية	- الهدف الإجرائي 3-1: تعزيز العرض الصحي بمدينة وزان، - الهدف الإجرائي 3-2: تحسين ظروف تمدرس تلاميذ السلك الابتدائي، - الهدف الإجرائي 3-3: تأهيل المرافق والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والروحية.
الرابع : دعم الاقتصاد المحلي والذي يمكن أجرأته عبر الأهداف الإجرائية التالية	- الهدف الإجرائي 4-1: تأهيل تثمين المنتوجات المحلية ودعم وتأهيل أنشطة تجارة القرب.
الخامس: تفعيل مرتكزات الحكامة و آلياتها و تأهيل و تجويد الإدارة و تسويق المدينة و تطوير التعاون والشراكة	- - الهدف الإجرائي 5-1: إرساء منظومة للحكامة الجيدة وتأهيل و تجويد الإدارة، - - الهدف الإجرائي 5-2: تعزيز المقاربة التشاركية ودعم الديمقراطية التشاركية، - - الهدف الإجرائي 5-3: التسويق الترابي للمدينة وتطوير التعاون والشراكة.

المصدر: تركيب شخصي بناء على المعطيات الواردة في برنامج عمل جماعة وزان 2022-2027

من خلال تحليل الأهداف الاستراتيجية والإجرائية في برنامج عمل مدينة وزان، يتبين أن البعد البيئي لم يحظَ بمكانته المركزية المناسبة كهدف استراتيجي بحد ذاته، بل تم دمجه ضمن الهدف الاستراتيجي الأول الذي يرتكز على التأهيل الحضري وتعزيز البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية. وبناءً على ذلك، لم يتم منح البُعد البيئي الأهمية المركزية التي ينبغي أن يحظى بها في البرامج المحددة. وفي نفس السياق، تم تضمين سبعة مشاريع في برنامج عمل الجماعة، والتي صُممت لتحقيق الهدف المحدد المتعلق بتعزيز بُنى التطهير والحفاظ على البيئة والصحة العامة. والجدول التالي يبين المشاريع المبرمجة ببرنامج عمل الجماعة من أجل تحقيق هذا الهدف:

الجدول2 : لائحة المشاريع المبرمجة ببرنامج عمل جماعة وزان

الهدف الاستراتيجي	القطاع	عدد المشاريع
الهدف الاستراتيجي الأول: التأهيل الحضري للمدينة وتعزيز البنيات التحتية الأساسية	الطرق والتهيئة الحضرية	33
	البيئة	**07**
الهدف الاستراتيجي الثاني: حماية التراث الثقافي والطبيعي وتعزيز الإشعاع السياحي للمدينة	الثقافة والسياحة	14
الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتأهيل المرافق السوسيوثقافية	الصحة	03
	القطاع الاجتماعي	21
الهدف الاستراتيجي الرابع: تأهيل الاقتصاد المحلي	التنمية الاقتصادية	11
الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل مرتكزات الحكامة وآلياتها وتأهيل وتجويد الإدارة وتسويق المدينة وتطوير التعاون والشراكة	إرساء منظومة للحكامة الجيدة وتأهيل	19
	تعزيز المقاربة التشاركية ودعم الديمقراطية ركية	06
	التسويق الترابي للمدينة وتطوير التعاون إكة	02
المجموع		**116**

المصدر: تركيب شخصي بناء على المعطيات الواردة في برنامج عمل جماعة وزان 2022-2027، من الصفحة 102 إلى 112.

وبالتالي فإن المشاريع ذات البعد البيئي لم تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المشاريع المبرمجة ببرنامج عمل جماعة وزان التي تبلغ 116 مشروعا بنسبة لا تتجاوز 6%، في حين استأثرت مشاريع المتعلقة بالطرق والتهيئة الحضرية (33مشروعا) والمتعلقة بالقطاع الاجتماعي (21 مشروعا) بحصة الأسد من مجموع المشاريع بنسبة تتجاوز 46%، ويوضح المبيان التالي نسبة المشاريع ذات البعد البيئي بالمقارنة مع المشاريع المبرمجة بباقي المجالات الأخرى:

مبيان رقم 1: يوضح النسبة المائوية المخصصة للمشاريع البيئية المبرمجة ببرنامج عمل جماعة وزان 2022-2027

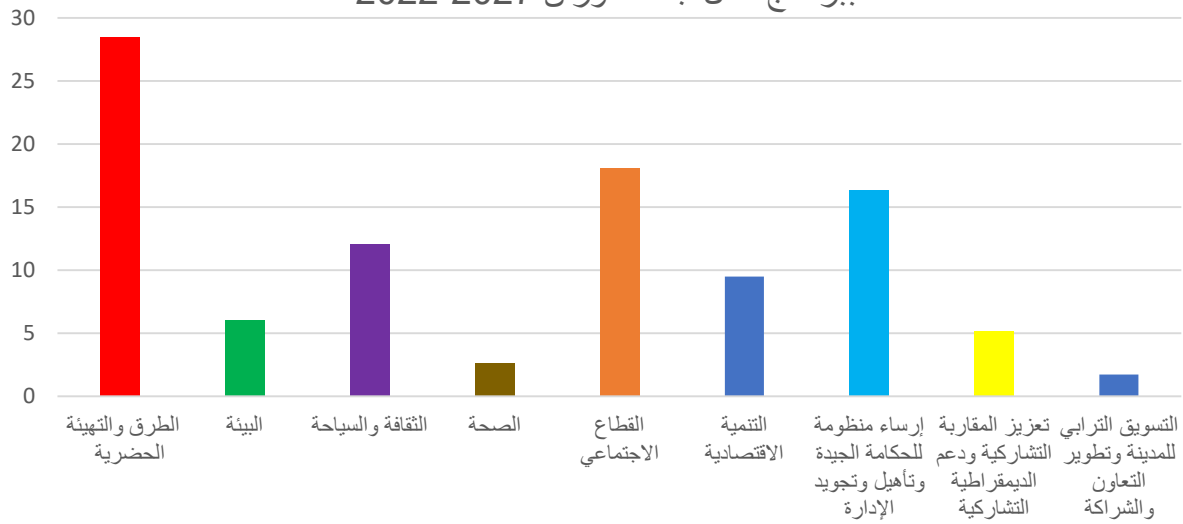

المصدر: تركيب شخصي بناء على المعطيات الواردة في برنامج عمل جماعة وزان 2022-2027، من الصفحة 102 إلى 112.

وبالتالي، يتضح من المبيان أعلاه المكانة التي يحظى بها البعد البيئي بالمقارنة مع المشاريع الأخرى، لاسيما المتعلقة بقطاع الطرق والتهيئة الحضرية الذي يندرج مع القطاع البيئي في نفس الهدف الاستراتيجي، وهو الهدف الأول المعنون بالتأهيل الحضري للمدينة وتعزيز البنيات التحتية الأساسية.

وتجدر الإشارة، أن هناك مشاريع أخرى ذات أبعاد بيئية تمت برمجتها بقطاعات أخرى غير قطاع البيئة، نذكر منها على سبيل المثال توسيع شبكة التطهير السائل قطاع (الطرق والتهيئة الحضرية)، إحداث منتزه طبيعي / نادي لرماية في اتجاه أسجن قطاع (الثقافة والسياحة)، تهيئة فضاء لتنظيم مخيم حضري قار (شاليهات chalets خشبية للإيواء، مسرح الهواء الطلق، قاعة الأنشطة و العروض، فضاءات خضراء، مطعم ومرافق صحية إحداث قرية رياضية، حلبة لألعاب القوى، حلبة مطاطية مسبح أولمبي، ملعب متعدد الرياضات، وملعب لكرة المضرب، ملعب بلدي، مسبح مغطى، فضاءات رياضية للنساء، ملاعب رياضية للأشخاص في وضعية إعاقة) القطاع الاجتماعي.

وبالإضافة إلى ضعف نسبة المشاريع المبرمجة لصالح القطاع البيئي ببرنامج عمل جماعة وزان، تتضح محدودية المكانة التي أولها هذا الأخير للبعد البيئي بشكل جلي على مستوى الغلاف المالي المرصود للمشاريع البيئية، حيث تم تخصيص مبلغ زهيد للقطاع البيئي، لا يتجاوز 19,4 مليون درهم من مجموع التكلفة المالية التقديرية المخصصة للمشاريع التنموية ببرنامج عمل الجماعة، التي تقدر ب 1430,72 مليون درهم، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

مجلة القانون و المجتمع
العدد 12، السنة الرابعة، الفصل الأول سنة 2024

الجدول 3: لائحة المشاريع المبرمجة ببرنامج عمل جماعة وزان

الهدف الاستراتيجي	القطاع	عدد المشاريع	التكلفة الاجمالية	النسبة المئوية
الهدف الاستراتيجي الأول: التأهيل الحضري للمدينة وتعزيز البنيات التحتية الأساسية	الطرق والتهيئة الحضرية	33	644.70	45 ,06
	البيئة	**07**	**19.4**	**1, 3**
الهدف الاستراتيجي الثاني: حماية التراث الثقافي والطبيعي وتعزيز الإشعاع السياحي للمدينة	الثقافة والسياحة	14	204.55	14 ,29
الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتأهيل المرافق السوسيوثقافية والرياضية والروحية	الصحة	03	10.6	0,74
	القطاع الاجتماعي	21	160	11 ,18
الهدف الاستراتيجي الرابع: تأهيل الاقتصاد المحلي	التنمية الاقتصادية	11	193.90	13,55
الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل مرتكزات الحكامة وآلياتها وتأهيل وتجويد الإدارة وتسويق المدينة وتطوير التعاون والشراكة	إرساء منظومة للحكامة الجيدة وتأهيل وتجويد الإدارة	19	196.43	13,72
	تعزيز المقارب التشاركية ودعم الديمقراطية التشاركية	06	1.06	0,07
	التسويق الترابي للمدينة وتطوير التعاون والشراكة	02	0.08	0
المجموع		116	1430.72	**100%**

المصدر: برنامج عمل جماعة وزان 2022-2027، من الصفحة 102 إلى 112.

وبالتالي، يتضح من خلال الجدول أعلاه، ضعف المبلغ المالي المخصص للقطاع البيئي مقارنة بباقي القطاعات (حيث لم يتجاوز نسبة 1,3% من مجموع الغلاف المالي المرصود لبرنامج عمل جماعة وزان)، لاسيما قطاع الطرق والتهيئة الحضرية الذي تجاوز نسبة 45% من مجموع المبلغ المالي المرصود لبرنامج عمل جماعة وزان، ويوضح المبيان التالي النسبة المخصصة للقطاع البيئي بالمقارنة بباقي القطاعات:

مبيان رقم 2: يوضح النسبة المئوية المرصودة للقطاع البيئي من مجموع التكلفة المالية المخصصة لباقي القطاعات في برنامج عمل جماعة وزان

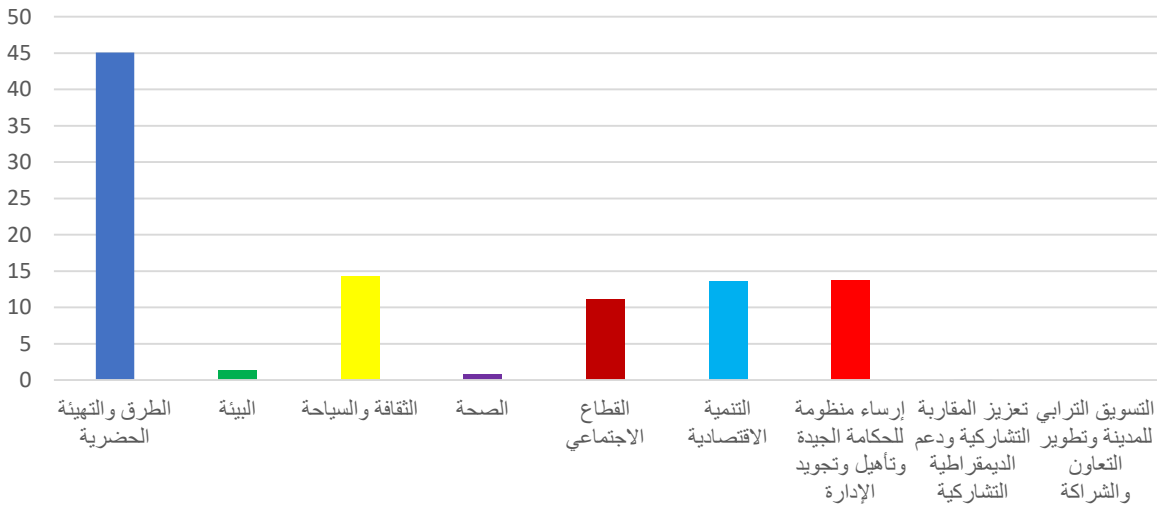

المصدر: برنامج عمل جماعة وزان 2022-2027، من الصفحة 102 إلى 112.

وبالعودة إلى نوعية المشاريع المدرجة بقطاع البيئة، يتبين أن أغلبها مشاريع لا ترقى إلى الرهانات البيئية الكبرى، حيث أن المشاريع السبعة المخصصة للقطاع البيئي على قلتها تبقى دون مستوى الطموحات، وهو ما يفسر ضعف المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع، فباستثناء باستثناء مشروع إحداث محطة لضخ المياه العادمة بطريق فاس الذي خصص له مبلغ 11 مليون درهم، فإن باقي المشاريع لا تستجيب لمستوى الطموحات والرهانات البيئية، حيث أن باقي المشاريع تتراوح ما بين 0,3 و4 مليون درهم، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول 3: لائحة المشاريع البيئية وتكلفتها المالية

المشروع	التكلفة الاجمالية بمليون
إحداث محطة لضخ المياه العادمة بطريق فاس	11
اقتناء سيارة مجهزه لجمع الكلاب الضالة	0.3
تأهيل المشتل البلدي	0.3
تأهيل مقر مكتب حفظ الصحة	0.8
إحداث مراحيض عمومية بيئية للنساء والرجال والأشخاص في وضعية إعاقة	1.8
تجهيز مرافق الجماعة بالطاقة الشمسية	1.2
تشغيل الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية	4
المجموع	19.4

المصدر: برنامج عمل جماعة وزان 2022-2027، ص: 104 و105

خاتمة:

من خلال ما سبق نخلص إلى أن المشاريع ذات البعد البيئي ببرنامج عمل جماعة وزان تبقى قليلة من حيث العدد وضعيفة من حيث الغلاف المالي المرصود لها مقارنة مع باقي المجالات، فبالرغم من برمجة مشاريع بيئية مهمة كإحداث محطة لضخ المياه العادمة بطريق فاس، إلى أن ذلك لا يمنعنا من طرح إشكالية افتقار البرنامج لتفعيل مبدأي الموازنة والتكامل بين المجالات المختلفة. وفي نفس السياق، فغياب التشخيص البيئي المرتكز على المؤشرات والإحصائيات والدراسات البيئية الحضرية اللازمة وفق المناهج الحديثة، يجعل من برنامج عمل الجماعة بعيد عن طموح تحقيق مخططات استراتيجية تتلاءم وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

إن مقاربتنا لأهمية التخطيط الترابي وإشكالية إدماج البعد البيئي في هندسة برنامج عمل الجماعات الترابية، باعتباره أحد اهم أليات التخطيط الاستراتيجي لدى هذه الوحدات، وذلك من خلال دراسة حالة برنامج عمل جماعة وزان خلال الفترة الممتدة من 2022-2027، مكننا من استخلاص مجموعة من الخلاصات، نجملها فيما يلي :

- افتقار برنامج عمل جماعة وزان للتشخيص البيئي السليم، وهو ما من شأنه إبطاء تحقق هدف التنمية المستدامة؛
- باستثناء مشروع إحداث محطة ضخ المياه العادمة بطريق فاس، فإن طبيعة المشاريع المسطرة في القطاع البيئي تبقى جد عادية ويندرج معظمها في إطار الاختصاصات الذاتية للجماعة؛
- بالنظر إلى الحالة البيئية للمدينة، فإن برنامج عمل الجماعة جاء مفتقرا إلى مخططات بيئية وبرامج مدروسة التي من شأنها المساهمة في مواجهة التحديات البيئية الكبرى للمدينة من قبيل مشكل جودة الهواء، الاستهلاك الطاقي، حماية النظم الإيكولوجية؛
- عدد المشاريع ذات البعد البيئي المبرمجة والغلاف المالي المخصص لها يبقى ضعيفا، مقارنة مع عدد المشاريع وغلافها المالي المسطرة بباقي القطاعات.

وعلى ضوء ما سبق، أضحى من الملح اتخاذ العديد من الإجراءات، والأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات خلال مسلسل إعداد برنامج عمل الجماعات الترابية، بغية إدماج البعد البيئي خلال كل مراحل الإعداد، ومنها:

- ضرورة اعتماد التشخيص البيئي المرتكز على المؤشرات الإحصائية والمقارنة؛
- القضايا البيئية الكبرى، يجب أن تحظى بدراسات علمية محلية، مثل قضايا تلوث الهواء، والأثار السلبية للنفايات، وإشكالية انبعاث الغازات الدفيئة في أفق إنتاج مخططات للتنقل المستدام...؛

- تطوير أنماط ووسائل التخطيط لربح الرهانات البيئية، من قبيل المخطط المحلي لتتبع المناخ الحضري، المخطط الحضري للنجاعة الطاقية...؛
- ضرورة تفعيل مبدأ التوازن بين مختلف القطاعات الحضرية من حيث عدد المشاريع والغلاف المالي المخصص لها، لغاية تحقيق الإدماج الفعلي للبعد البيئي ببرنامج عمل الجماعات؛
- يجب إرساء التزام محلي على مستوى كل مدينة، بما يكفل ترجمة التوجهات الوطنية نحو تحقيق التنمية المستدامة إلى خيارات وتدابير ملموسة على الصعيد المحلي.

وفي الاخير ننوه الى أن أهمية التخطيط المتكامل للمشاريع تقوم على تقديم رؤية شاملة تربط بين البُعد البيئي والبُعد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف تحقيق فوائد شاملة ومستدامة للمجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن لتكامل البُعد البيئي مع البُعد الاقتصادي والاجتماعي في تخطيط المشاريع أن يضمن الاستدامة البيئية من خلال استخدام تقنيات صديقة للبيئة وتقليل الانبعاثات الضارة، بينما تعزز المشاريع فرص النمو الاقتصادي وتوفر فرص عمل جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم المشاريع البيئية في تحسين جودة الحياة والصحة العامة للسكان من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والهواء النقي.

من الجدير بالذكر أن التخطيط المتكامل يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، مما يضمن استمرارية النمو دون التأثير الضار على البيئة والمجتمعات المحلية. ومن هنا، يجب أن يتم التخطيط للمشاريع بشكل متكامل يأخذ في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين البُعد البيئي والبُعد الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للساكنة المحلية.

الببليوغرافيا:

برنامج عمل جماعة وزان كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الجماعي خلال دورته الاستثنائية بتاريخ 28 نونبر 2022، غير منشور.

بهيجة هسكر، "الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، المقومات والرهانات"، مطبعة طوب بريس – الرباط، الطبعة الأولى 2010.

حفصة الرحماني، التدبير الاستراتيجي للتراب والمخططات الجماعية للتنمية: أية آفاق وأية رهانات"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق طنجة، السنة الجامعية 2014-2015.

دليل حول إدماج البعد البيئي في التخطيط الاستراتيجي المحلي لفائدة الجماعات الترابية. منشور بالموقع الالكتروني لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة: https://www.environnement.gov.ma/ar.

سعيد المير، "التدبير الاقتصادي للجماعات المحلية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية الحقوق السويسي، الرباط، السنة الجامعية: 2006-2007.

كريم لحرش، "الحكامة المحلية بالمغرب"، م.م.إ.م.ت، سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، العدد 2، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الأولى 2009.

المديرية العامة للجماعات الترابية، "برنامج عمل الجماعة، دليل منهجي: مسلسل الإعداد، التتبع والتقييم، سلسلة دليل المنتخب، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، طبعة 2019.

Bellaouri Koutbi Fouad, « La programmation budgétaire des collectivités territoriales : vers une nouvelle culture managériale », Revue de la Trésorerie Générale du Royaume, N° 12 Avril 2017.

Chahid Fatima, «Territorialisation des politiques publiques », REMALD, collection manuels et travaux universitaires, N°63, 2005.

Maurice Marie-élise, «La planification stratégique et le suivi de la performance au sommet des organisations publiques: expérience fédérale canadienne», mémoire de maîtrise, ENAP, Québec, 10 Août 2010.

Projet de stratégie nationale de développement durable 2030, rapport final, Mai 2017, P :15. Publie sur le site web : www.environnement.gov.ma/PDFs/publication/Rapport.